

نشرة صندوق النقد الدولي

تقرير الاستقرار المالي العالمي

الصيرفة الدولية أكثر أمانا منذ الأزمة

نشرة الصندوق الإلكترونية

8 إبريل 2015



بنك في لندن: البنوك العالمية خفضت الإقراض عبر الحدود، مما يعود بالنفع على الاستقرار المالي (الصورة: Reuters/Toby Melville)

- البنوك تخفض الإقراض عبر الحدود، وتعتمد أكثر على الإقراض المحلي من فروعها
- مما يجعل النظم المالية في البلدان المضيفة أكثر أمانا
- على صناعات السياسات تشجيع الصيرفة الدولية المستقرة

تعتمد البنوك الدولية حاليا على الإقراض من فروعها الأجنبية أكثر من الإقراض عبر الحدود. وربما كان هذا التطور هو ما جعل النظم المالية في البلدان المضيفة أكثر أمانا، حسبما ورد في بحث جديد لصندوق النقد الدولي.

في دراسة تحليلية جديدة ضمن آخر عدد من تقرير الاستقرار المالي العالمي، قال الصندوق إن الإقراض عبر الحدود يزيد من تفاقم الصدمات المحلية والعالمية المعاكسة التي يتعرض لها الاقتصاد والنظام المالي في أي بلد. فالبلدان الأكثر انكشافا للإقراض عبر الحدود تشهد انخفاضا أكبر في النمو الائتماني أثناء الأزمات المالية المحلية والعالمية على السواء. غير أن الإقراض المحلي من فروع البنوك الأجنبية يهجم سلوكا مختلفا.

كيف يكون ذلك؟

من حيث المبدأ، قد يكون الإقراض من فروع البنوك الأجنبية بمثابة سلاح ذي حدين بالنسبة لاستقرار المالي في البلد المثلقي لمثل هذه القروض (البلد المضيف). فمن ناحية نجد أن البنوك الأجنبية أقل عرضة للتأثر بالاضطرابات المحلية وبالتالي يمكنها المساهمة في استقرار النمو الائتماني لدى تعرض الاقتصاد المضيف للضغوط. ومن ناحية أخرى، قد تنقل البنوك الأجنبية الصدمات العالمية إلى البلدان المضيفة.

وهناك عموما طريقتين تزول بهما البنوك أعمال الإقراض الدولي؛ إما مباشرة عبر الحدود أو من خلال فروعها الأجنبية. وفي الحالة الأولى، تُقدّم القروض مباشرة من مقر البنك الرئيسي إلى الشركات أو البنوك الأخرى في بلد آخر. وفي الحالة الثانية، تُقدّم القروض من الفروع أو المؤسسات التابعة (المنتسبة) الخاضعة لسيطرة المجموعة المصرفية إلى المقيمين في البلد الكائنة فيه. وقد تبين أن الطريقتين لهما انعكاسات مختلفة تماما على الاستقرار المالي في البلد المضيف.

فبينما يغلب على أعمال الصيرفة عبر الحدود زيادة تفاقم آثار الصدمات المحلية والعالمية المعاكسة على الائتمان في البلدان المضيفة، نجد أن الإقراض المحلي قد يساعد على تحقيق الاستقرار أثناء الأزمات المحلية.

وفي هذا الصدد قال السيد غاستون جيلوس، رئيس قسم تحليل الاستقرار المالي العالمي في صندوق النقد الدولي، "إن فروع البنوك ذات الملكية الأجنبية غالباً ما تخفض حجم الائتمان الذي تقدمه في أوقات الأزمات المحلية مقارنة بسلوك البنوك المحلية. ويصدق هذا الأمر بصفة خاصة إذا كان البنك الأم يتمتع بمستوى عال من الرسالة ومصادر تمويله مستقرة".

بنوك تقلص نشاطها وأخرى تبادر بالمساعدة

يتأثر الاستقرار المالي في البلدان المضيفة تأثيراً إيجابياً بالتحول النسبي في أنشطة البنوك الأجنبية منذ الأزمة إلى مزيد من الإقراض من الفروع التابعة لها.

منذ وقوع الأزمة المالية العالمية، أدى إحكام القواعد التنظيمية على البنوك بصفة عامة وبالنسبة لعملياتها الدولية بصفة خاصة، واقتران ذلك بضرورة تنقية ميزانياتها العمومية، إلى إقناع البنوك بضرورة تقليص عمليات الإقراض الدولي. وركزت مجدداً على المناطق والمراكز المالية التي تتمتع بأهمية استراتيجية بالنسبة لها. ولجأت البنوك ذات الميزانيات العمومية الضعيفة إلى زيادة تقليص أنشطة الإقراض عبر الحدود.

الصيرفة الدولية أكثر أماناً منذ الأزمة

البنوك تخفض الإقراض عبر الحدود



المصادر: الإحصاءات المصرفية الموحدة، الصادرة عن بنك التسويات الدولية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يُستبعد الإقراض بين كيانات المجموعة الواحدة من الإقراض عبر الحدود.

وجاءت هذه التطورات مدفوعة في المقام الأول من بنوك منطقة اليورو. فمع تقليص البنوك الأوروبية قروضها عبر الحدود إلى آسيا أفسحت المجال لتوسع بنوك أخرى أكثر تركيزاً على المستوى الإقليمي، فقامت البنوك الصينية واليابانية، على سبيل المثال، بسد الفراغ جزئياً. وفي إفريقيا، أدى توسع بنوك "عموم إفريقيا" في مختلف أنحاء القارة إلى زيادة الروابط المالية بين البلدان الإفريقية.

ورغم أن انخفاض الإقراض عبر الحدود ستكون له على الأرجح انعكاسات إيجابية على الاستقرار المالي، فإن هذا النمط من الصيرفة الدولية ستكون له مزاياه أيضاً من حيث المبدأ. فعلى سبيل المثال، يساهم الإقراض المباشر عبر الحدود من البنوك العالمية في توزيع المدخرات العالمية على مختلف البلدان، ويساعد المقترضين على تنويع مصادر تمويلهم. وبالتالي يتعين على صناع السياسات العمل على جعل الصيرفة الدولية أكثر أماناً.

ويخلص التحليل الوارد في التقرير إلى نتائج مؤيدة للسياسات التي تدعم التعاون الدولي في مجال آليات تسوية الأوضاع عبر الحدود بغية الحد من المخاطر المصاحبة لفشل البنوك الدولية.

وفي نفس الوقت، نظراً لأن الإقراض المحلي من فروع البنوك الأجنبية يبدو أكثر أماناً وصلابة، فمن المفيد اعتماد السياسات التي تشجع هذا النوع من الإقراض. وبإمكان الحكومات تعزيز قدرة النظام المالي على الصمود في مواجهة الصدمات المالية بتشجيع المؤسسات التابعة للبنوك العالمية على زيادة الاعتماد على مصادر التمويل المحلية.

وفي هذا الشأن يقول السيد جيلوس: "نظراً لأن البنوك عالية الرصمة تساهم أيضاً في الاستقرار المالي في البلد المضيف، فإن الإصلاحات المالية الأخيرة التي تهدف إلى زيادة رأس المال الوقائي لدى البنوك العالمية تساهم في دعم الاستقرار المالي في مختلف أنحاء العالم".

وسوف ينشر الصندوق تفاصيل أخرى من تقرير *الاستقرار المالي العالمي* بتاريخ 15 إبريل الجاري.

روابط ذات صلة:

[طالع التقرير](#)

[مزيد من المعلومات عن البنوك الكبيرة](#)